رئيس مجلس الإدارة
و جاب الله

الرأي الشعب

رئيس التحرير
محمود حبسه

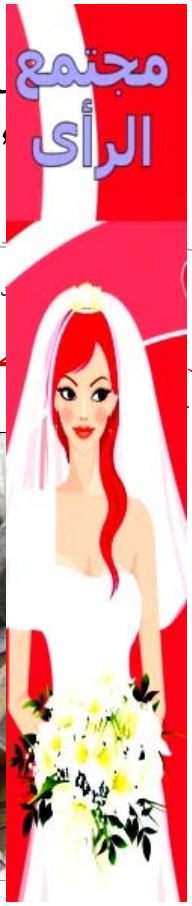

أفضل 5 روايات من الأدب الروسي لا تفوت قراءتها فى ... | أفضل 5 من أمتع أفلام الرسوم المتحركة | ... أكثر ذكاءً

انهيار العقار ... صفات أم لضمائر المحليات !

السبت 23 يناير 2016 -

انهيار العقارات

تحولت إلى الإتجار بأرواح المواطنين لتحقيق مكاسب خيالية

المواطنون: تراخي مهندسي الأحياء.. أهم الأسباب

رئيس حي المعادي: تخاذل الملاك عن الترميم ورفض السكان للإخلاء.. سبب الإنهيار

تحقيق: لمياء الشيكشي

ولا يزال مسلسل انهيار العقارات فى مصر مستمرا وكأن الموضوع أصبح عاديا حيث نستيقظ يوم تلو الآخر على سقوط عقار وضحايا جداد وبالطبع يرجع ذلك إلى فساد المحليات وماينتج عنه من مخالفات فى المبانى ومخالفة للمواصفات الهندسية حيث تحولت إلى الإتجار بأرواح المواطنين لتحقيق مكاسب خيالية.

وفى فترات قصيرة فى ظل عدم وجود أى مسئولية قانونية للمقاول أو المالك للعقار وتبدأ بالإسكندرية وما يسمى بعقار الموت والذى راح ضحيته 20 قتيلا و7 مصابين ثم عقار قديم بحى الساحل وسقوط عقار بالترجمان وفى المحلة إنهيار منزل مكون من 4 طوابق دون خسائر فى الأرواح.. وفى أسيوط شهدت إنهيار عقار وأسفر عن مصرع 4 أشخاص وإصابة 3 وغيره فى الفجاله وإنقاذ 6 أفراد بداخله.

وفى الجيزة أنقذت العناية الإلهية السكان بعد إنهيار عقار مكون من 4 طوابق وأخيرا وليس آخرا انهيار عقار منيا القمح بالشرقية والمشهد الذى أدمى له القلوب من الحزن بعد وفاة الأطفال والسيدات تحت الإنقاض لننام ونستيقظ على إنهيار عقار بغمرة وكأنه أصبح مقررا كل يوم.

تقاعس الدولة

تقول دينا محمد - مهندسة معمارية بأحد مكاتب الإنشاء -: المشكلة ليست جديدة ولكن برزت بكثرة فى الفترة الأخيرة مع انتشار المخالفات التى تهدد العقارات ويرجع ذلك إلى تقاعس الدولة فى تطبيق القانون وعلى الأقل هو منع وصول المياه والكهرباء والغاز إلى المبانى المخالفة مستنكرة لجوء الشركات القابضة إلى التسوية مع تلك المبانى المخالفة بدفع الغرامات والتى يعتبرها رؤساء مجالس تلك الشركات زيادة لمواردها دون الإهتمام بالكوارث التى قد تتعلق بذلك فى ظل غياب الرقابة.

فضلا عن تعدد أعباء الحكومة التى تجعل مثل تلك المشكلة لا تكون فى الأولويات القصوى خاصة أنه يجب توفير سكن بديل لهم بعد قرار الإزالة والحل هو تصنيف الإزالات والمخلفات بحيث يكون هناك إزالة فورية لها الأولوية مع الرعاية الصحية للناس وتفعيل عملية المتابعة الدورية للمنشآت وحق الضبطية القضائية لمسئولي المحليات لمن يتم ضبطه ارتكاب ذلك.

الاكثر قراءة الاكثر تعليقا

أهالى قرية (السُكساكة) يطالبون الداخلية بسرعة التدخل لمنع الإنتفاع

إنتبه مستقبلك يرجع الى الخلف

د.سيد كاسب:"باثواى" مشروع يجعل طموحك الإبداعى بلا حدود

برنامج "وش السعد" محمد سعد

مقالات

غدًا.. ميلاد جديد لمصر
بقلم: محمود حبسه

!!! ليس منا رجل رشيد
بقلم: حسين مرسي

ثورة يناير.. ملحمة الشعب والجيش
بقلم: محمد عبدالباسط

السيد الإيراني
بقلم: علاء لطفى

استطلاع رأي

هل تتوقع أن يسهم البرلمان القادم فى حل مشاكل المواطنين؟

- نعم
- لا
- غير مهتم

الضمير

يقول مؤمن كرم ـ موظف ـ: للأسف فى حادث الشرقية كان صديقى له أخت وبنتها وابنها تحت الأنقاض وهذا الشعور الذى انتابنى بمعرفة خبر وفاة أخته وبنتها من الحزن والأسي على الإهمال الذى وصلنا إليه من عدم وجود ضمير.

من جهته قال إبراهيم صابر ـ رئيس حي المعادي ـ: هناك أسباب عديدة وراء مشكلة العقرات المنهارة أهمها رفض السكان مغادرة العقار رم خطورته فيقومون بكتابة تعهدات علي أنفسهم بتحمل مسئولية البقاء فيه مع تخاذل الملاك عن الترميم علما بأن أسباب انهيار المباني تختلف من عقار إلي آخر حسب ظروفه.. وفي حال تعثر السكان ورفضهم للخروج يتم تحرير محاضر ضدهم.

فيما أرجع الدكتور محمد عبد الباقى ـ رئيس قسم هندسة التخطيط بكلية الهندسة جامعة عين شمس ـ ظاهرة انهيار العقارات فى مصر فى الآونة الأخيرة إلى أسباب عديدة ومنها ما هو ناتج عن سوء إنشاء تلك العقارات وعدم مطابقتها لأكواد البناء والتشييد ومن ثم عدم حصولها على تراخيص البناء التى تتضمن سلامة المنشأ من الناحية الإنشائية وأكثرها يحدث فى المناطق العشوائية ونجد فى الإسكان الرسمى الخاص بالدولة وغير العشوائي زيادة كبيرة فى الأسعار وتكون أكثر من قدرتهم على التحمل.

فساد إدارى

بالإضافة إلى أن بعض السكان عندما يقوموا بحفر عمارة لهم يجب أن يحظوا بأساليب حماية جيرانهم لأن دون ذلك يحدث تهريب وتحريك للتربة من أسفل العقار القائم وهذا ما حدث فى عقار الشرقية، فالدولة هنا هى المتحكم الأساسى فى العقارات ونظرا لوجود قصور شديدة فى الكوادر الفنية وأخص الفساد الإدارى الموجود فى أجهزة الحكم المحلى فذلك يضعف رقابة الدولة وسيطرتها على العمران القائم لذلك على الدوله إعادة النظر فى كوادرها الفنية والعمل على مشاركة المكاتب الإستشارية كما هو قائم فى بعض الدول العربية.

وأطالب الدولة تسهيل إجراءات ترخيص البناء حيث أن الأمر معقد للغاية الأمر الذى جعل البناء على العشوائيات أسهل بكثير لذلك على الدولة التسهيل للقطاع الخاص وإتباع خطوات معينة لكى نحصل على مسكن آمن منها معرفة خصائص التربة التى يتم البناء عليها مجددا وأن يكون هناك مكتب استشارى هندسى لمتابعة البناء والحصول على اعتماد المجمع العشري والإشراف على التنفيذ يكون على أيدى مهندسين معترف بهم من قبل نقابه المهندسين.

العقاب فقط

بينما يقول الدكتور جعفر عبد السلام ـ أستاذ القانون ـ: لا يوجد قانون واحد للعقار فى مصر وكل واحد يجرم مجموعة من الإجراءات ولا يوجد نصوص خاصة بالصيانة فالقوانين للأسف تتجه نحو العقاب فقط ولذلك تفشل فى عدم حدوث كوارث الأهم من العقاب هو الحفاظ على الثورة القومية السكنية ولذلك يجب استبدل القوانين بما هو فيه الصالح العام.

فقانون التصالح مع مالكى العقارات الآيلة للسقوط أو الصادر لها قرار بالإزالة وهو ينص على إمكانيه التصالح مع المخالف نظير تحصيل الغرامات بشرط أن يكون المبنى آمنا ولكن الذى يحدث هو كيف أحصل على مبالغ للدولة دون ترميم أو أى علامات الأمان.

Like 0 Tweet

مصدر الخبر: جريدة الرأي للشعب

0 Comments Sort by Oldest

Add a comment...

Facebook Comments Plugin

بريد الكتروني | arrainews@gmail.comفاكس | 25766617

© جميع الحقوق محفوظة لإدارة موقع الرأى